

THE IMPACT OF THE POLICY OF ECONOMIC TRANSFORMATION ON SOME ECONOMIC VARIABLES ASSOCIATED INDICATORS OF AGRICULTURAL DEVELOPMENT IN LIBYA

Ahmed ,Y. M. . and N. M. Abdel Naby

Department of Agric. Economics - Faculty of Agric. - University of Omar Mukhtar

أثر سياسة التحول الاقتصادي على بعض المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بمؤشرات التنمية الزراعية في ليبيا

يحيى محمود محمد أحمد و نور الدين محمد عبد النبي
قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة عمر المختار

المخلص

على الرغم من سياسة التحرر الاقتصادي التي تمت على القطاع الزراعي في ليبيا لم يكن لها التأثير الإيجابي الملحوظ على المزارع الليبي وبالتالي المواطن الليبي كما أن هذا التأثير لم يعرف مداه على المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بمؤشرات التنمية الزراعية في ليبيا ويحاول هذا البحث قياس أثر سياسة التحول الاقتصادي في ليبيا على بعض المتغيرات الاقتصادية وذلك خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢). وقد توصل البحث إلى عدة نقاط من أهمها الآتي: (١) التأثير الإيجابي لكل من إجمالي الإنفاق الاستثماري الإجمالي وإجمالي الإنفاق الاستثمار الزراعي وحجم العمالة الزراعية والقروض قصيرة ومتوسطة الأجل في حين كان هناك تأثير سلبي على كل من الناتج المحلي الإجمالي والزراعي والقروض طويلة الأجل وإجمالي القروض للفترة الثانية من فترة التحول الاقتصادي. (٢) تبين الانخفاض الملحوظ في القروض طويلة الأجل والتي تدخل في بناء المشروعات الزراعية التنموية وقد يرجع ذلك نتيجة للفوائد الكبيرة التي تفرض عليها والتي زادت بطبيعة الحال مع سياسة التحرر نظرا لتحول البنوك من دور الداعم للإنتاج الزراعي إلى دور المصرف المقرض الذي يبحث هو الآخر عن تحقيق الربح في ظل تلك السياسات الاقتصادية التحررية حتى لو كان ذلك على حساب المزارع ، في حين تبين زيادة نسبة قروض الإنفاق الاستثماري الزراعي قصيرة الأجل وكذلك القروض المتوسطة وذلك نتيجة لسرعة دوران رأس المال لهما وقصر فترة سدادها التي تزيد عن وتقل عن ١٠ سنوات والتي تستخدم في الإسكان الزراعي والآلات الزراعية والتي يمكن أن يسدها المزارع في أوقاتها و بانتظام. (٣) تبين أن القطاع الزراعي أصبح من القطاعات غير الجاذبة للاستثمار وذلك بالمقارنة بالفترة الأولى ويستدعي ذلك ضرورة وجود عوامل تحفيز آخر من قبل الدولة تشجع على الاستثمار في هذا القطاع.

وفي ضوء ما سبق من نتائج يوصي البحث بما يلي:

- (١) ضرورة وجود عوامل تحفيز أخرى من قبل الدولة تشجع على الاستثمار في القطاع الزراعي.
- (٢) ضرورة توفير القروض الزراعية طويلة الأجل بشروط ميسرة لما لها من دور فعال في التنمية الزراعية.
- (٣) يجب الاهتمام بالقطاع الزراعي حيث يعتبر من القطاعات التي يمكن أن تستجيب للمتغيرات الاقتصادية العالمية بما يتوافق مع الظروف المحلية السائدة ويحقق معظم أهدافه المرجوة منه في الفترة الزمنية الحالية

مقدمة:

يعتبر الاستثمار من الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يعتبر أحد أهم العوامل المحددة لمسار النمو في الدول المختلفة وبصفة خاصة الدول العربية ، ليس فقط لأنه أحد مكونات الطلب الإجمالي ولكن أيضاً لأنه أحد أهم بنود محددات المخزون الرأسمالي للمقتصد ، ولهذا فهو المصدر الأهم من بين مصادر التوسع المستقبلي في الطاقة الإنتاجية وزيادة فرص العمالة ومعدلات النمو. ويعتبر الاستثمار في البنية التحتية الزراعية من أهم الاستثمارات في قطاع الزراعة والتي أصبحت في ظل المنافسة العالمية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO في المستقبل من المشروعات الهامة ليس لقطاع الزراعة فقط، ولكن للاقتصاد القومي ككل.

وتعمل إستراتيجية التنمية حالياً في ليبيا على التحول حوالي خصخصة الاقتصاد والتي تتضمن إسناد عمليات إنشاء وتمويل وتنمية وملكية وتشغيل وإدارة وإنتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات إلى القطاع الخاص، كما تتضمن أيضاً إفراح المجال أمام هذا القطاع حتى يساهم بنسبة أكبر في الإستثمار الكلى والعمالة الكلية، وهذا يتمشى مع الفلسفة العامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتي تستند إلى تقليص دور الدولة وتدخلها المباشر في النشاط الإنتاجي، وتحقيق الكفاءة من حيث التخطيط والإدارة والإنفاق الإستثماري وبصفة خاصة في القطاع الزراعي.

مشكلة البحث:

على الرغم من تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي على القطاع الزراعي في ليبيا ، إلا أنها لم تكن ذو تأثير إيجابي ملحوظ على المزارع الليبي وبالتالي المواطن الليبي ، كما أن هذا التأثير لم يعرف مدهاء على المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بمؤشرات التنمية الزراعية في ليبيا ، ويحاول هذا البحث قياس أثر سياسة التحول الاقتصادي في ليبيا على بعض المتغيرات الاقتصادية ذات الارتباط بالتنمية الزراعية ، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢).

أهداف البحث:

يهدف البحث بصفة رئيسية التعرف على أثر سياسة التحول الاقتصادي على بعض المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية الزراعية في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢) وذلك من خلال الأهداف التالية:
(١) دراسة تطور المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الزراعي الليبي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢).
(٢) التقدير القياسي لبعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية الزراعية في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢)

الطريقة البحثية

يعتمد البحث على استخدام كل من أساليب التحليل الاقتصادي و الكمي حيث يتم استخدام أسلوب الانحدار في صورتها الأسية لتقدير معالم النموذج المحتوي على المتغير الصوري ، ولقد تم تقسيم الفترة موضوع الدراسة إلى فترتين الأولى من (١٩٩٠-١٩٩٩) وهي الفترة قبل وأثناء تطبيق سياسات التحول الاقتصادي والفترة الثانية من (٢٠٠٠-٢٠١٢) وهي الفترة بعد تطبيق سياسات التحول الاقتصادي لبيان الأثر المباشر لتلك السياسات حيث تم استخدام متغير صوري *Dummy variable* وبأخذ القيمة صفر للفترة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٩) والقيمة واحد صحيح خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، كما يعتمد البحث على بعض المؤشرات الاقتصادية والتي يستدل منها على المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بمؤشرات التنمية الزراعية في ليبيا خلال فترة البحث ومن هذه المؤشرات التالي:

- (١) معامل الإنفاق الإستثماري الزراعي = قيمة الإنفاق الإستثماري الزراعي / الناتج المحلي الإجمالي الزراعي.
- (٢) معامل العمالة الزراعية = حجم العمالة الزراعية / الناتج المحلي الإجمالي الزراعي.
- (٣) معامل إنتاجية الإنفاق الإستثماري الزراعي = الناتج المحلي الإجمالي الزراعي / قيمة الإستثمار الزراعي.
- (٤) معامل إنتاجية العمالة الزراعية = الناتج المحلي الإجمالي الزراعي / حجم العمالة الزراعية.
- (٥) معامل كثافة الإنفاق الإستثماري الزراعي = قيمة الإنفاق الإستثماري الزراعي / حجم العمالة الزراعية.
- (٦) معامل التوظيف = (قيمة الإنفاق الإستثماري الزراعي / إجمالي قيمة الإستثمارات) ÷ (الناتج المحلي الإجمالي الزراعي / إجمالي الناتج المحلي).

مصادر البيانات:

ولتحقيق الهدف يعتمد البحث في بياناته على البيانات الثانوية المنشورة عن الاقتصاد الليبي من قبل مصرف ليبيا المركزي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بالإضافة إلى البحوث والرسائل العلمية المرتبطة بمجال البحث.

نتائج البحث والمناقشة

أولاً: دراسة تطور المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الزراعي الليبي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢) إجمالي الإنفاق الاستثماري: تبين أن متوسط إجمالي الإنفاق الاستثماري في ليبيا خلال الفترة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٩) حوالي ١١٥١.٦٦ مليون دينار، في حين بلغ نظيره خلال الفترة الثانية فترة التحول الاقتصادي (٢٠٠٠-٢٠١٢) حوالي 2664.07 مليون دينار. وبتقدير معدل النمو السنوي العام لإجمالي الإنفاق الاستثماري في ليبيا باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور تمثلها المعادلة التالية:

$$Y = 390.817 e^{0.111x} \quad R^2 = 0.560$$

$$(3.193)^{-1} \quad F = 10.194$$

ويتضح من دراسة المعادله السابقه ان اجمالي الانفاق الاستثمارى الليبى قد تزايد سنويا بصفه موكده احصائيا بما يقدر بحوالى ١٦.٠١% ، وذلك خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٩٠).

ولبيان أثر التغيرات الاقتصادية خلال فترتي البحث على إجمالي الإنفاق الاستثماري تم تكوين النموذج الخطي التالي والذي يتضمن متغير صوري (D) يعبر عن الأثر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٠) بحيث تأخذ القيمة واحد صحيح خلال تلك الفترة والقيمة صفر للفترة الأولى ، وبتقدير هذا النموذج وباعتبار t تعبر عن الزمن، Y تعبر عن إجمالي الإنفاق الاستثماري أمكن اشتقاق المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = 1093.712 + 10.537t + 1391.237d \quad R^2 = 0.602$$

$$F = 10.11$$

$$(3.608)** \quad (0.262)** \quad (2.082)**$$

وتبين من التقدير ثبوت معنوية النموذج ككل وقبوله إحصائياً استناداً لقيمة (F)، وتشير نتائج التقدير إلى التأثير الإيجابي للفترة الثانية فترة التحول الاقتصادي (٢٠١٢-٢٠٠٠) على إجمالي الإنفاق الاستثماري نظراً لزيادة مسطح دالة الاتجاه العام بمقدار ١٣٩١.٢٣٧ عن مسطح دالة الاتجاه العام في حالة الفترة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٩). وقد تبين وجود فروق معنوية إحصائياً بين الفترتين استناداً لقيمة اختبار (F) والتي تبين أنها تبلغ حوالي ٣١.٥٥ عند مستوي معنوي ١%.

(٢) الإنفاق الاستثماري الزراعي: تبين أن متوسط قيمة الإنفاق الاستثماري الزراعي في ليبيا خلال الفترة الأولى بحوالي ٨٤.٤١ مليون دينار، في حين بلغ نظيره خلال الفترة الثانية حوالي ٢٣٣.٩٥ مليون دينار. وبتقدير معدل النمو السنوي العام لقيمة الإنفاق الاستثماري الزراعي في ليبيا باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور تمثلها المعادلة التالية:

$$Y = 72.324 e^{-0.055x} \quad R^2 = 0.612$$

$$(3.382)^{-1} \quad F = 11.437$$

وتبين من دراسة المعادله السابقه ان اجمالي الانفاق الاستثمارى الليبى قد تزايد سنويا بصفه موكده احصائيا بما يقدر بحوالى ٥% ، وذلك خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٩٠).

ولبيان أثر التغيرات الاقتصادية خلال فترتي البحث على قيمة الإنفاق الاستثماري الزراعي تم تكوين النموذج الخطي التالي والذي يتضمن متغير صوري (D) يعبر عن الأثر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٠) بحيث تأخذ القيمة واحد صحيح خلال تلك الفترة والقيمة صفر للفترة الأولى، وبتقدير هذا النموذج وباعتبار t تعبر عن الزمن، Y تعبر عن قيمة الإنفاق الاستثماري الزراعي أمكن اشتقاق المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = 39.207 + 8.219t + 55.021d \quad R^2 = 24.875$$

$$F = 10.238**$$

$$(1.271)** \quad (2.006)* \quad (1.003)**$$

وتبين من التقدير ثبوت معنوية النموذج ككل وقبوله إحصائياً استناداً لقيمة (F)، وتشير نتائج التقدير إلى التأثير الإيجابي للفترة الثانية فترة التحول الاقتصادي (٢٠١٢-٢٠٠٠) على قيمة الإنفاق الاستثماري الزراعي نظراً لزيادة مسطح دالة الاتجاه العام بمقدار ٥٥.٠٢١ عن مسطح دالة الاتجاه العام في

¹ * قيمة (t) المحسوبة معنوية عند (٠.٠١) ** قيمة (t) المحسوبة معنوية عن (٠.٠٥)

*** قيمة (t) المحسوبة غير معنوية عند (٠.٠١)، (٠.٠٥)

حالة الفترة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٩). وقد تبين وجود فروق معنوية إحصائياً بين الفترتين استناداً لقيمة اختبار (F) والتي تبين أن ت بحوالي ٢٤.٨٧٥ عند مستوي معنوي ١%.

(٣) الناتج المحلي الإجمالي: تبين أن متوسط قيمة الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة الأولى بلغ حوالي ١٠.٥٥ مليار دينار، في حين بلغ نظيره خلال الفترة الثانية حوالي ٤.٦ مليار دينار. وبتقدير معدل النمو السنوي لقيمة الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور تمثلها المعادلة التالية:

$$Y = 7181.419 e^{0.065 X} \quad R^2 = 0.638$$

$$(3.753) \quad F = 14.082$$

ويتضح من دراسة المعادلة السابقة ان اجمالي قيمة التاج المحلي الليبي قد تزايد سنويا بصفه موكده احصائيا بما يقدر بحوالي ٦.٥% ، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢).

ولبيان أثر التغيرات الاقتصادية خلال فترتي البحث على قيمة الناتج المحلي الإجمالي تم تكوين النموذج الخطي التالي والذي يتضمن متغير صوري (D) يعبر عن الأثر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٠) بحيث تأخذ القيمة واحد صحيح خلال تلك الفترة والقيمة صفر للفترة الأولى، ويتقدير هذا النموذج وباعتبار t تعبر عن الزمن، Y تعبر عن الناتج المحلي الإجمالي أمكن اشتقاق المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = -9133.716 + 357.412t - 5568d \quad R^2 = 0.866$$

$$(-2.183) \quad (6.441) \quad (-0.749) \quad F = 64.570$$

وتبين من التقدير ثبوت معنوية النموذج ككل وقبوله إحصائياً استناداً لقيمة (F)، وتشير نتائج التقدير إلى التأثير السلبي للفترة الثانية فترة التحول الاقتصادي (٢٠١٢-٢٠٠٠) على قيمة الناتج المحلي الإجمالي نظراً لانخفاض مسطح دالة الاتجاه العام بمقدار ٥٥٦٨.٠ عن مسطح دالة الاتجاه العام في حالة الفترة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٩). وقد تبين وجود فروق معنوية إحصائياً بين الفترتين استناداً لقيمة اختبار (F) والتي تبين أنها تبلغ حوالي ٢٩.٩٤١ عند مستوي معنوي ١%.

(٤) الناتج المحلي الزراعي: تبين أن متوسط قيمة الناتج المحلي الزراعي في ليبيا خلال الفترة الأولى بحوالي ٩٣١.١٨ مليون دينار، في حين بلغ نظيره خلال الفترة الثانية حوالي ١.٦ مليار دينار. وبتقدير معدل النمو السنوي لقيمة الناتج المحلي الزراعي في ليبيا باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور تمثلها المعادلة التالية:

$$Y = 427.022 e^{0.116 X} \quad R^2 = 0.993$$

$$(34.032) \quad F = 1192.4$$

ويتضح من دراسة المعادلة السابقة ان قيمة اجمالي الناتج المحلي الزراعي الليبي قد تزايد سنويا بصفه موكده احصائيا بما يقدر بحوالي ١٢.٩% ، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢).

ولبيان أثر التغيرات الاقتصادية خلال فترتي البحث على قيمة الناتج المحلي الزراعي تم تكوين النموذج الخطي التالي والذي يتضمن متغير صوري (D) يعبر عن الأثر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٠) بحيث تأخذ القيمة واحد صحيح خلال تلك الفترة والقيمة صفر للفترة الأولى ، ويتقدير هذا النموذج وباعتبار t تعبر عن الزمن، Y تعبر عن قيمة الناتج المحلي الزراعي أمكن اشتقاق المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = 505.171 + 77.456t - 187.550d \quad R^2 = 0.993$$

$$(9.541) \quad (8.264) \quad (-0.749) \quad F = 125.6$$

وتبين من التقدير ثبوت معنوية النموذج ككل وقبوله احصائيا استنادا لقيمة (F) ، وتشير نتائج التقدير إلى التأثير السلبي للفترة الثانية فترة التحول الاقتصادي (٢٠١٢-٢٠٠٠) على قيمة الناتج المحلي الزراعي نظراً لانخفاض مسطح دالة الاتجاه العام بمقدار 187.550 عن مسطح دالة الاتجاه العام في حالة الفترة

الأولي (١٩٩٠-١٩٩٩). وقد تبين وجود فروق معنوية إحصائياً بين الفترتين استناداً لقيمة اختبار (F) والتي تبين أنها تبلغ حوالي 30.325 عند مستوي معنوي ١%.
(5) حجم العمالة الزراعية: تبين أن حجم العمالة الزراعية في ليبيا خلال الفترة الأولى بلغ حوالي ٢٠٩.٠٣ ألف عامل، في حين بلغ نظيره خلال الفترة الثانية حوالي ٢٢٠.٣٣ ألف عامل. وبتقدير معدل النمو السنوي العام حجم العمالة الزراعية في ليبيا باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور تمثلها المعادلة التالية:

$$Y = 183.317 e^{0.012 X} \quad R^2 = 0.983$$

$$(23.642)^{-} \quad F = 558.935^{-}$$

ويتبين من دراسة المعادلة السابقة أن العمالة الزراعية الليبية تتزايد سنوياً بصفة مؤكدة إحصائياً بما يقدر بحوالي ٢.٣%، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢).

ولبيان أثر التغيرات الاقتصادية خلال فترتي البحث على حجم العمالة الزراعية تم تكوين النموذج الخطي التالي والذي يتضمن متغير صوري (D) يعبر عن الأثر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٠) بحيث تأخذ القيمة واحد صحيح خلال تلك الفترة والقيمة صفر للفترة الأولى، وبتقدير هذا النموذج وباعتبار t تعبر عن الزمن، Y تعبر عن حجم العمالة الزراعية أمكن اشتقاق المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = 219.175 - 1.845t + 32.514d \quad R^2 = 0.152$$

$$(22.151)^* \quad (-1.404)^{***} \quad (1.849)^{***} \quad F = 1.61^{-}$$

وتبين من التقدير عدم ثبوت معنوية النموذج ككل استناداً لقيمة (F)، ويؤكد ذلك عدم وجود فروق معنوية إحصائياً بين الفترتين عند مستوى ٥% استناداً لقيمة اختبار (f) والتي تبين أنها تبلغ حوالي ٣.١٤، مما يبين عدم وجود فروق جوهرية بين فترتي البحث.

(6) إجمالي القروض الزراعية: تبين أن متوسط قيمة إجمالي القروض الزراعية في ليبيا خلال الفترة الأولى بحوالي ١٨.٧١ مليون دينار، في حين بلغ نظيره خلال الفترة الثانية حوالي ٢١٧.٩٣ مليون دينار. وبتقدير معدل النمو السنوي العام لقيمة إجمالي القروض الزراعية في ليبيا باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور تمثلها المعادلة التالية:

$$Y = 13.977 e^{0.048 X} \quad R^2 = 0.332$$

$$(2.963)^{**} \quad F = 8.77^{**}$$

ويتبين من دراسة المعادلة السابقة أن قيمة الاجماليه للقروض الزراعيه الليبيه تتزايد سنوياً بصفة مؤكدة إحصائياً بما يقدر بحوالي ٤.٨%، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢).

ولبيان أثر التغيرات الاقتصادية خلال فترتي البحث على قيمة إجمالي القروض الزراعية تم تكوين النموذج الخطي التالي والذي يتضمن متغير صوري (D) يعبر عن الأثر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٠) بحيث تأخذ القيمة واحد صحيح خلال تلك الفترة والقيمة صفر للفترة الأولى، وبتقدير هذا النموذج وباعتبار t تعبر عن الزمن، Y تعبر عن قيمة إجمالي القروض الزراعية أمكن اشتقاق المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = -83.149 + 18.519t - 13.747d \quad R^2 = 0.647$$

$$(-1.938)^{***} \quad (3.249)^{**} \quad (0.180)^{***} \quad F = 18.335^{**}$$

وتبين من التقدير ثبوت معنوية النموذج ككل وقبوله إحصائياً استناداً لقيمة (F)، وتشير نتائج التقدير إلى التأثير السلبي للفترة الثانية فترة التحول الاقتصادي (٢٠١٢-٢٠٠٠) على دور المصرف الزراعي في عمليات الإقراض الزراعي نظراً لانخفاض مسطح دالة الاتجاه العام بمقدار ١٣.٧٤٧ عن مسطح دالة الاتجاه العام في حالة الفترة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٩). وقد تبين وجود فروق معنوية إحصائياً بين الفترتين استناداً لقيمة اختبار (f) والتي تبين أنها تبلغ حوالي ١٧.٩٤٤ عند مستوي معنوي ١%.

وتنقسم قروض الإنفاق الاستثماري الزراعي التي يمنحها المصرف الزراعي للمزارعين إلى ثلاثة أنواع من القروض الزراعية وفقاً لعدد سنوات تسديدها وأغراض استخدامها مع الأخذ في الاعتبار أسعار

الفائدة البسيطة والمركبة وهي: (١) قروض قصيرة الأجل. (٢) قروض متوسطة الأجل. (٣) قروض طويلة الأجل.

(أ) قروض قصيرة الأجل: تبين أن القروض قصيرة الأجل في ليبيا خلال الفترة الأولى بحوالي ١١.٠١ مليون دينار، في حين بلغ نظيره خلال الفترة الثانية حوالي ١٣.٤٧ مليون دينار. ويتقدير معدل النمو السنوي العام لقيمة القروض قصيرة الأجل في ليبيا باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور تمثلها المعادلة التالية:

$$Y = 7.709 e^{0.008x} \quad R^2 = 0.395 \\ (2.283)^{**} \quad F = 5.213$$

ويتبين من دراسة المعادله السابقه أن القيمه الاجماليه للقروض الزراعيه قصيره الاجل تتزايد سنويا بصفه مؤكده احصائيا بما يقدر بحوالي ٥.٨%، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢). وليبان أثر التغيرات الاقتصادية خلال فترتي البحث على قيمة القروض قصيرة الأجل تم تكوين النموذج الخطي التالي والذي يتضمن متغير صوري (D) يعبر عن الأثر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٠) بحيث تأخذ القيمة واحد صحيح خلال تلك الفترة والقيمة صفر للفترة الأولى، ويتقدير هذا النموذج وباعتبار t تعبر عن الزمن، Y تعبر عن قيمة القروض قصيرة الأجل أمكن اشتقاق المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = 11.575 - 0.103t + 3.640d \quad R^2 = 0.081 \\ (5.472)^{**} \quad (-0.365)^{***} \quad (0.968)^{***} \quad F = 0.886^{****}$$

وتبين من التقدير عدم ثبوت معنوية النموذج ككل استناداً لقيمة (F)، ويؤكد ذلك عدم وجود فروق معنوية إحصائية بين الفترتين عند مستوى ٥% استناداً لقيمة اختبار (F) والتي تبين أنها تبلغ حوالي 2.709، مما يبين عدم وجود فروق جوهرية بين فترتي البحث.

(ب) قروض متوسطة الأجل: تبين أن القروض متوسطة الأجل في ليبيا خلال الفترة الأولى بحوالي ٤.٨٩ مليون دينار، في حين بلغ نظيره خلال الفترة الثانية حوالي ٥٨.٣٠ مليون دينار. ويتقدير معدل النمو السنوي العام لقيمة القروض متوسطة الأجل في ليبيا باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور تمثلها المعادلة التالية:

$$Y = 2.306 e^{0.010x} \quad R^2 = 0.312 \\ (2.823)^{\wedge} \quad F = 22.74^{\wedge}$$

ويتبين من دراسة المعادله السابقه أن القروض الزراعيه الليبيه متوسطه الاجل تتزايد سنويا بصفه مؤكده احصائيا بما يقدر بحوالي ١.٠٠%، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢). وليبان أثر التغيرات الاقتصادية خلال فترتي البحث على قيمة القروض متوسطة الأجل تم تكوين النموذج الخطي التالي والذي يتضمن متغير صوري (D) يعبر عن الأثر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٠) بحيث تأخذ القيمة واحد صحيح خلال تلك الفترة والقيمة صفر للفترة الأولى، ويتقدير هذا النموذج وباعتبار t تعبر عن الزمن، Y تعبر عن قيمة القروض متوسطة الأجل أمكن اشتقاق المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = -18.368 + 4.229t + 4.780d \quad R^2 = 0.704 \\ (-1.895)^{***} \quad (0.278)^{***} \quad (3.286)^{**} \quad F = 23.796^{\wedge}$$

وتبين من التقدير ثبوت معنوية النموذج ككل وقبوله إحصائياً استناداً لقيمة (F)، وتشير نتائج التقدير إلى التأثير الإيجابي للفترة الثانية فترة التحول الاقتصادي (٢٠١٢-٢٠٠٠) على قيمة القروض متوسطة الأجل نظراً لزيادة مسطح دالة الاتجاه العام بمقدار 4.780 عن مسطح دالة الاتجاه العام في حالة الفترة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٩). وقد تبين وجود فروق معنوية إحصائية بين الفترتين استناداً لقيمة اختبار (F) والتي تبين أن t بحوالي 25.094 عند مستوى معنوي ١%.

(ج) قروض طويلة الأجل: تبين أن القروض طويلة الأجل في ليبيا خلال الفترة الأولى بحوالي ٢.٨٠ مليون دينار، في حين بلغ نظيره خلال الفترة الثانية حوالي ١٢٥.١٣ مليون دينار. ويتقدير معدل النمو السنوي العام لقيمة القروض طويلة الأجل في ليبيا باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصور تمثلها المعادلة التالية:

$$Y = 3.078 e^{-0.049x} \quad R^2 = 0.436 \\ (-2.09)^{\wedge} \quad F = 4.368^{\wedge}$$

تبين أن قيمة القروض طويلة الأجل تتناقص سنوياً بصفه مؤكده احصائياً بما يقدر بحوالي 4.9% ، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢).

ولبيان أثر التغيرات الاقتصادية خلال فترتي البحث على قيمة القروض طويلة الأجل تم تكوين النموذج الخطي التالي والذي يتضمن متغير صوري (D) يعبر عن الأثر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) بحيث تأخذ القيمة واحد صحيح خلال تلك الفترة والقيمة صفر للفترة الأولى ، ويتقدير هذا النموذج وباعتبار t تعبر عن الزمن، Y تعبر عن قيمة القروض طويلة الأجل أمكن اشتقاق المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = -76.359 + 14.393t - 22.168d \quad R^2 = 0.591$$

(-2.145)** (3.044)** (-0.350)**
F = 14.452

وتبين من التقدير ثبوت معنوية النموذج ككل وقبوله إحصائياً استناداً لقيمة (F)، وتشير نتائج التقدير إلى التأثير السلبى للفترة الثانية فترة التحول الاقتصادي (٢٠٠٠-٢٠١٢) على قيمة القروض طويلة الأجل نظراً لانخفاض مسطح دالة الاتجاه العام بمقدار ٢٢.١٦٨ عن مسطح دالة الاتجاه العام في حالة الفترة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٩). وقد تبين وجود فروق معنوية إحصائياً بين الفترتين استناداً لقيمة اختبار (f) والتي تبين أنها تبلغ حوالي ١٤.٠٩٣ عند مستوي معنوي ٥%.

ويتبين من التحليل السابق لإجمالي القروض وأنواعها أن هناك انخفاض ملحوظ في القروض طويلة الأجل والتي تدخل في بناء المشروعات الزراعية التنموية وقد يرجع ذلك نتيجة للفوائد الكبيرة التي تقرض عليها والتي زادت طبيعياً الحال مع سياسة التحرر نظراً لتحول البنوك من دور الداعم للإنتاج الزراعي إلى دور المصرف المقرض الذي يبحث هو الآخر عن تحقيق الربح في ظل تلك السياسات الاقتصادية التحررية حتى لو كان ذلك على حساب المزارع ، في حين تبين زيادة نسبة قروض الإنفاق الاستثماري الزراعي قصيرة الأجل وكذلك القروض المتوسطة وذلك نتيجة لسرعة دوران رأس المال لهما وقصر فترة سدادها التي تزيد عن من سنة وتقل عن ١٠ سنوات والتي تستخدم في الإسكان الزراعي والآلات الزراعية والتي يمكن أن يسدها المزارع في أوقاتها و بانتظام .

ثانياً: التقدير القياسي لبعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية الزراعية في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢):

تشير التقديرات الواردة بالجدول (٢) بالملحق إلى الآتي:

(١) معامل الاستثمار : تبين ارتفاع متوسط معامل الاستثمار الزراعي خلال فترتي البحث مما يعني زيادة

الإنفاق الاستثماري لإنتاج ما قيمته وحده واحدة من الناتج المحلي الزراعي، وهذا يعني انخفاض الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع حيث أن الفترة الأولى تبين أنه يلزم ٠.١١ وحدة نقدية من الإنفاق الاستثماري لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الزراعي ارتفعت إلى ٠.١٤ وحدة نقدية خلال الفترة الثانية من البحث ، وبلغ متوسط الفترة الكلية ٠.١٣. وهذا يعني الإنفاق الاستثماري يجب أنه يسخ في القطاع الزراعي حوالي ٠.١٣ وحدة نقدية لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الزراعي.

(٢) معامل العمالة الزراعية : تبين انخفاض متوسط معامل العمالة الزراعية خلال فترتي البحث من حوالي

٠.٢٥ وحدة عمل خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٠.١٤ وحدة عمل خلال الفترة الثانية مما يعكس زيادة الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع حيث أنه قد أصبح يلزم عدد وحدات عمل أقل لإنتاج ما قيمته وحده واحدة من الناتج المحلي الزراعي وبلغ متوسط الفترة الكلية ٠.١٩. وهذا يعني القطاع الزراعي أصبحت الميكنة الزراعية فيه هي السائدة عن العمل البشري.

(٣) معامل إنتاجية الاستثمار الزراعي: تبين انخفاض متوسط معامل إنتاجية الاستثمار الزراعي خلال فترتي

البحث مما يعكس انخفاض الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع حيث حقق عائد الوحدة الواحدة من الإنفاق الاستثماري الزراعي ما قيمته ٣٢.٦٤ وحدة نقدية من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة الأولى انخفض إلى حوالي ٧.٥٢ وحدة نقدية خلال الفترة الثانية وبلغ متوسط الفترة الكلية ٠.١٨. وهذا يعني القطاع الزراعي أصبح من القطاعات غير الجاذبة للاستثمار وذلك بالمقارنة بالفترة الأولى ويستدعي ذلك ضرورة وجود عوامل تحفيز أخرى من قبل الدولة تشجع على الاستثمار في هذا القطاع.

(٤) معامل إنتاجية العمالة الزراعية: تبين ارتفاع متوسط معامل إنتاجية العمالة الزراعية خلال فترتي البحث

مما يعكس زيادة كفاءة أداء عنصر العمل حيث كانت الوحدة الواحدة من العمل تعطي ما قيمته ٤.٣٧ وحدة نقدية من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة الأولى ارتفعت إلى ٧.٦١ وحدة نقدية خلال الفترة الثانية وبلغ متوسط الفترة الكلية ٦.١٨ وهذا يعني أن عنصر العمل البشري والذي يمكن أن يعزى بصورة أدق إلى عنصر الإدارة أكثر منه من العمل العضلي يحقق كفاءة في الناتج المحلي الزراعي.

(٥) **معامل كثافة الاستثمار الزراعي:** تبين ارتفاع متوسط معامل كثافة الاستثمار الزراعي من حوالي ٠.٤١ وحدة نقدية خلال الفترة الأولى إلى حوالي ١.٠٩ وحدة نقدية خلال الفترة الثانية مما يعكس زيادة الاستثمارات الزراعية بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في حجم العمالة الزراعية وبلغ متوسط الفترة الكلية ٠.٧٩ وهذا يؤكد النتيجتين السابقتين وهى انخفاض العمالة الزراعية بالنسبة للاستثمارات المتدفقة في القطاع الزراعي.

(٦) **معامل التوطين في القطاع الزراعي:** تبين ارتفاع في متوسط معامل التوطين للقطاع الزراعي من حوالي ١.٤٩ وحدة نقدية خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٢.٨٠ وحدة نقدية خلال الفترة الثانية وقد يرجع ذلك إلى ما يحققه القطاع الزراعي من ناتج محلي أكبر مما يحصل عليه من استثمارات مما يعكس زيادة الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي وبلغ متوسط الفترة الكلية ٢.٢٢ وهذا يعني انه يجب الاهتمام بالقطاع الزراعي حيث يعتبر من القطاعات التي يمكن أن تستجيب للمتغيرات الاقتصادية العالمية بما يتوافق مع الظروف المحلية السائدة ويحقق معظم أهدافه المرجوة منه في الفترة الزمنية الحالية.

المراجع

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب الإحصائي السنوي، الخرطوم، السودان،** أعداد متفرقة خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢).

ربيعة خالد خليفة محمد، **تقييم دور المصرف الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا،** رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

المصرف الزراعي، تقارير سنوية متفرقة، ليبيا، ٢٠١٢.

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، **نشرة المؤشرات الاقتصادية والمالية،** ٢٠١٠.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دور السياسة الزراعية في الثمانينات بليبيا، الخرطوم، السودان،** ١٩٩٤. وزارة التخطيط، **المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بطرابلس، ليبيا،** أعداد متفرقة خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢).

A garwal, j. p., **Determinates of foreign direct investment, A. survey** weltwirtschafts archive, 1980.

Ferber, Robert ed., **The determinates of investment behavior,** new York national bureau of economic research, 1967.

الملاحق

ملحق رقم (١): تطور بعض المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بمؤشرات التنمية الزراعية في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢).

| السنوات | إجمالي الإنفاق الاستثماري (مليون دينار) | الإنفاق الاستثماري الزراعي (مليون دينار) | الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) | الناتج المحلي الزراعي (مليون دينار) | حجم العمالة الزراعية (ألف نسمة) | قيمة القروض الزراعية (مليون دينار) | | |
|-----------|---|--|--------------------------------------|-------------------------------------|---------------------------------|------------------------------------|--------------|-------------|
| | | | | | | قصيرة الأجل | متوسطة الأجل | طويلة الأجل |
| 1990 | 667.70 | 117.80 | 8246.90 | 482.90 | 188.90 | 7.47 | 4.77 | 6.80 |
| 1991 | 942.69 | 136.20 | 8757.30 | 542.90 | 189.60 | 11.44 | 3.60 | 3.51 |
| 1992 | 568.75 | 29.20 | 9231.90 | 630.20 | 196.60 | 6.06 | 3.37 | 2.81 |
| 1993 | 390.71 | 194.90 | 9137.70 | 708.80 | 201.20 | 13.00 | 2.09 | 0.97 |
| 1994 | 629.44 | 14.00 | 6670.80 | 827.90 | 206.00 | 9.39 | 1.80 | 0.74 |
| 1995 | 522.35 | 5.90 | 10672.30 | 933.40 | 212.70 | 13.40 | 2.66 | 2.10 |
| 1996 | 1363.41 | 57.40 | 12327.30 | 1074.50 | 219.50 | 11.50 | 8.77 | 3.88 |
| 1997 | 1737.26 | 173.70 | 13800.50 | 1267.00 | 219.20 | 10.44 | 6.21 | 2.13 |
| 1998 | 2534.67 | 61.50 | 12610.60 | 1394.30 | 225.10 | 12.71 | 5.13 | 3.10 |
| 1999 | 2159.65 | 53.50 | 14075.20 | 1449.90 | 231.50 | 14.70 | 10.50 | 2.00 |
| 1999-1990 | 1151.66 | 84.41 | 10553.05 | 931.18 | 209.03 | 11.01 | 4.89 | 2.80 |
| 2000 | 3618.79 | 141.20 | 17775.60 | 1437.70 | 232.20 | 25.80 | 10.20 | 1.40 |
| 2001 | 3199.35 | 149.80 | 17621.40 | 1392.00 | 234.30 | 19.20 | 11.10 | 6.20 |
| 2002 | 3700.20 | 166.60 | 24219.80 | 1348.80 | 235.60 | 9.00 | 54.50 | 55.00 |
| 2003 | 2192.83 | 123.50 | 29885.70 | 1375.80 | 238.40 | 3.71 | 24.08 | 52.22 |
| 2004 | 2203.63 | 262.70 | 39622.00 | 1328.50 | 240.50 | 17.30 | 33.58 | 27.84 |
| 2005 | 2259.21 | 317.30 | 43561.00 | 1447.50 | 242.30 | 9.92 | 116.93 | 248.52 |
| 2006 | 2325.05 | 175.30 | 46132.00 | 1643.00 | 245.50 | 10.00 | 84.70 | 386.00 |
| 2007 | 2454.62 | 330.10 | 48709.20 | 1905.20 | 248.30 | 14.60 | 36.14 | 82.30 |
| 2008 | 2603.75 | 237.70 | 76732.00 | 1630.00 | 186.80 | 14.18 | 64.17 | 160.61 |
| 2009 | 2735.17 | 246.60 | 53338.30 | 1870.10 | 186.80 | 14.39 | 68.47 | 172.32 |
| 2010 | 2847.78 | 267.05 | 56304.82 | 1936.97 | 186.80 | 14.60 | 72.77 | 184.04 |
| 2011 | 2284.25 | 304.65 | 70566.02 | 1935.54 | 195.85 | 11.42 | 87.69 | 251.29 |
| 2012 | 2208.28 | 318.79 | 75449.72 | 1995.78 | 190.95 | 11.00 | 93.57 | 272.31 |
| 2012-2000 | 2664.07 | 233.95 | 46147.50 | 1634.38 | 220.33 | 13.47 | 58.30 | 146.16 |
| ١٩٩٠-٢٠١٢ | 1970.88 | 165.41 | 29833.38 | 1312.08 | 215.15 | 12.34 | 33.82 | 80.45 |

المصدر: جمعت وحسبت:

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، الخرطوم، السودان، أعداد متفرقة خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢).

١. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، نشرة المؤشرات الاقتصادية والمالية، ٢٠١٢.

ملحق رقم (٢): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية الزراعية في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢).

| السنوات | معامل الاستثمار الزراعي | معامل العمالة الزراعية | معامل إنتاجية الاستثمار الزراعي | معامل إنتاجية العمالة الزراعية | معامل كثافة الاستثمار الزراعي | معامل التوظيف |
|-----------|-------------------------|------------------------|---------------------------------|--------------------------------|-------------------------------|---------------|
| 1990 | 0.24 | 0.39 | 4.10 | 2.56 | 0.62 | 3.01 |
| 1991 | 0.25 | 0.35 | 3.99 | 2.86 | 0.72 | 2.33 |
| 1992 | 0.05 | 0.31 | 21.58 | 3.21 | 0.15 | 0.75 |
| 1993 | 0.27 | 0.28 | 3.64 | 3.52 | 0.97 | 6.43 |
| 1994 | 0.02 | 0.25 | 59.14 | 4.02 | 0.07 | 0.18 |
| 1995 | 0.01 | 0.23 | 158.20 | 4.39 | 0.03 | 0.13 |
| 1996 | 0.05 | 0.20 | 18.72 | 4.90 | 0.26 | 0.48 |
| 1997 | 0.14 | 0.17 | 7.29 | 5.78 | 0.79 | 1.09 |
| 1998 | 0.04 | 0.16 | 22.67 | 6.19 | 0.27 | 0.22 |
| 1999 | 0.04 | 0.16 | 27.10 | 6.26 | 0.23 | 0.24 |
| 1999-1990 | 0.11 | 0.25 | 32.64 | 4.37 | 0.41 | 1.49 |
| 2000 | 0.10 | 0.16 | 10.18 | 6.19 | 0.61 | 0.48 |
| 2001 | 0.11 | 0.17 | 9.29 | 5.94 | 0.64 | 0.59 |
| 2002 | 0.12 | 0.17 | 8.10 | 5.72 | 0.71 | 0.81 |
| 2003 | 0.09 | 0.17 | 11.14 | 5.77 | 0.52 | 1.22 |
| 2004 | 0.20 | 0.18 | 5.06 | 5.52 | 1.09 | 3.56 |
| 2005 | 0.22 | 0.17 | 4.56 | 5.97 | 1.31 | 4.23 |
| 2006 | 0.11 | 0.15 | 9.37 | 6.69 | 0.71 | 2.12 |
| 2007 | 0.17 | 0.13 | 5.77 | 7.67 | 1.33 | 3.44 |
| 2008 | 0.15 | 0.11 | 6.86 | 8.73 | 1.27 | 4.30 |
| 2009 | 0.13 | 0.10 | 7.58 | 10.01 | 1.32 | 2.57 |
| 2010 | 0.14 | 0.10 | 7.25 | 10.37 | 1.43 | 2.73 |
| 2011 | 0.16 | 0.10 | 6.35 | 9.88 | 1.56 | 4.86 |
| 2012 | 0.16 | 0.10 | 6.26 | 10.45 | 1.67 | 5.46 |
| 2012-2000 | 0.14 | 0.14 | 7.52 | 7.61 | 1.09 | 2.80 |
| ٢٠١٢-١٩٩٠ | 0.13 | 0.19 | 18.58 | 6.18 | 0.79 | 2.22 |

المصدر: جمعت وحسبت: جدول ملحق (١).

THE IMPACT OF THE POLICY OF ECONOMIC TRANSFORMATION ON SOME ECONOMIC VARIABLES ASSOCIATED INDICATORS OF AGRICULTURAL DEVELOPMENT IN LIBYA

Ahmed ,Y. M. . and N. M. Abdel Naby

Department of Agric. Economics - Faculty of Agric. - University of Omar Mukhtar

ABSTRACT

The policy of economic liberalization which has on the agricultural sector in Libya did not have the effect of positive noticeable on farms Libyan and therefore Libyan citizen and that this effect did not know the extent of the economic variables associated with indicators of agricultural development in Libya and trying this research to measure the impact of the policy of economic transformation in Libya on some economic variables during the period (1990-2012).

The research found several points of the most important of the following: (1) the positive impact of each of the total investment spending (GDP) and total expenditure agricultural investment and the size of agricultural labor and loans short and medium term, while there was a negative impact on both GDP and agricultural and long-term loans and total loans for the second period of a period of economic transformation. (2) show a significant decline in long-term loans, which intervened in the construction projects of agricultural development which may be due as a result of the benefits of the big imposed on it, which increased the course with the policy of liberalization due to the transformation of the banks of the supporting role of agricultural production to the role of the lender who is looking the other is for make a profit in light of these economic policies libertarian even if it is at the expense of the farmer, while showing increasing proportion of loans, investment spending agricultural short-term as well as loans medium as a result of the speed of rotation of capital for them and the short period of repayment by not more than one year to less than 10 years which are used in the agricultural housing and agricultural machinery, which can be paid by the farmer on time and regularly. . (3) show that the agricultural sector has become attractive sectors for investment, compared to the first period and the need to summon the presence of factors that stimulate another by the state are

In light of the foregoing results of the research recommends the need to work on the following: (1) the necessity of the presence of other factors motivating by the state to encourage investment in the agricultural sector. (2) the need to provide long-term agricultural loans on concessional terms because of their active role in agricultural development. (4) must be given to the agricultural sector which is one of the sectors that can respond to the global economic variables in accordance with local conditions and achieve most of its objectives in the period from the current time.